International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance,Vol. 4 No. 1 (2023) 200-235
E-ISSN: 2716-6856
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة

The role of waqf investment funds in achieving sustainable development

Mohammed Maher Awad Abulatifa
PhD student, Institution of Islamic Banking and Finance – Malaysia
M7200044@gmail.com

Dr. Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
Assistant Professor, Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International
alamri@iium.edu.my

Azman Bin Mohd Noor
Associate Professor, Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia (IIUM)
azmann@iium.edu.my

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دعم في المجالات اقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها من المجلات التي تساهم في تحقيق تنمية مستدامة للحفاظ على الأصول الحالية وتنميتها وتطويرها لتدوم أكثر مدة ممكنة وتخدم أكثر عدد من الأجيال، واستخدم المباحث المنهج الوصفي في جميع البيانات وتحليلها ووصفها للوصول إلى نتائج الدراسة والتي

من أهمها، أن للصناديق الاستثمارية الوقفية دور كبير في القضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة للمجتمع في شتى المجالات، وتعتبر الصناديق الاستثمارية الوقفية منتج يحقق التنمية المستدامة للأوقاف، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل نموذج الصناديق الاستثمارية الوقفية في جميع البلدان لأنه يساهم في إنتاج قوة مالية وقفية تساعد بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، كذلك عمل خطط استراتيجية لعمل هذه الصناديق للاستفادة منها لمدة أطول.

الكلمات المفتاحية: *الوقف، الصناديق الاستثمارية، الوقف النقدي، التنمية المستدامة*

ABSTRACT:

The research aims to demonstrate the role of WAQF investment funds in achieving sustainable development, through support in the economic, educational, health and other fields that contribute to achieving sustainable development to preserve, develop and develop current assets to last as long as possible and serve the largest number of generations,

The investigators used the descriptive approach in all data, analyzing and describing them to reach the results of the study, the most important of which is that waqf investment funds have a major role in eradicating poverty and achieving sustainable development for society in various fields, and waqf investment funds are considered a product that achieves sustainable development for endowments.

The research recommended the need to activate the waqf investment funds model in all countries because it contributes to the production of endowment financial power that greatly helps in achieving sustainable development, as well as making strategic plans for the work of these funds to benefit from them for a longer period.

key words: *Waqf, investment funds, monetary Waqf, sustainable development*

المقدمة:

للوقف أهمية كبيرة في الدول الإسلامية، ويكتسب أهميته من المكانة الدينية له، كما انه يلعب دور مهم في المجال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، ففي وقتنا الحاضر زادت استخدامات الوقف وتطوره لزيادة متطلبات الحياة ففي السابق كان يقتصر الوقف على المساجد والمقابر والآن له إسهامات حقيقية في شتى المجالات، كما أن الوقف يعتبر من السبل المهمة التي يمكن اللجوء إليه في بناء الحضارة الإنسانية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، حيث يعمل الوقف على تشكيل ثروة مالية وموروثاً حضارياً متجدداً لا يمكن الاستهانة به أو تجاهله، ويساهم في تحريك العجلة الاقتصادية والقضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة، ويساهم بشكل مباشر في رقي الحياة الاجتماعية لدى المجتمع.

مشكلة البحث:

تعتبر الصناديق الاستثمارية الوقفية من المنتجات الجديدة للوقف النقدي ولها تأثير فعال على الأوقاف كذلك على التنمية المستدامة، والتي من خلالها تزداد قدرة الأموال الموقوفة لتنفع أكبر عدد ممكن من القطاعات التي تحدث تنمية مجتمعية مستدامة ولها تأثير حقيقي على منعة وخدمة المجتمع وتكمن مشكلة البحث في الإجابة أسئلة البحث التالية:

أسئلة البحث:

1. ما دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة؟
2. ما دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية المجتمعية؟
3. ما دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تنمية أموال الوقف؟

أهمية البحث:

1. بيان دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة.
2. بيان دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية الاجتماعية.
3. بيان دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تنمية أموال الوقف.

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف الظواهر من خلال الرجوع الى الأبحاث والكتب السابقة وتحليل البيانات والمعلومات للوصول إلى النتائج والإجابة عن أسئلة البحث.

الدراسات السابقة:

دراسة (مناني وخلف، 2020)، بعنون:" استثمار أموال الوقف ودوره في تحقيق مقصد حفظ المال". هدفت الدراسة إلى التعرف على مقصد حفظ المال وما يتعلق به من وسائل لتحقيقه، ومعرفة العلاقة التي تربط بين استثمار أموال الوقف مع

مقصد حفظ المال، وبيان آليات استثمار أموال الوقف ومدى مساهمتها في تحقيق مقصد حفظ المال، فقد اقتضت طبيعة البحث أن يستخدم عدة مناهج أهمها المنهج الاستقرائي، حيث استعمل في تجميع المادة العلمية من خلال ما كتب في استثمار الوقف وطرقه في الدراسات الفقهية، وما كتب في مقصد حفظ المال في كتب المقاصد، والمنهج الوصفي حيث قمنا بوصف للمادة العلمية المأخوذة من الكتب المبثوثة فيها، والمنهج التحليلي حيث استخدم في كيفية تفعيل طرق استثمار الوقف من أجل تحقيق مقصد حفظ المال، فتم تقسم الدراسة إلى ثلاث مباحث المبحث الأول خصص لبيان حقيقة استثمار أموال الوقف، وأحكامه، والمبحث الثاني عن أحكام استثمار أموال الوقف بالطرق القديمة والحديثة، والمبحث الثالث سلط فيه الضوء على دور آليات استثمار الوقف في تحقيق مقصد حفظ المال، وتوصلت الدراسة في إلى أن الاستثمار الوقفي يهدف إلى إضافة أرباح إلى رأس المال، كون الثمرة مستقبلية هدفها إنماء رأس المال، وأن هنالك علاقة وطيدة بين الوقف والاستثمار في تكوين رأس المال، وأن الأوقاف تعد من أهم الأدوات التي تساهم في تحقيق مقصد حفظه وحمايته من الهلاك والتلف، وأوصت الدراسة إلى الاهتمام بالتبرع والعناية باستثمارات الوقف، وتوظيف أوال الوقف للمشاريع الاستثمارية.

دراسة (فقيقي، 2020)، بعنوان: "تطوير صناديق الأوقاف ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي–دراسة مقارنة بين الكويت، ماليزيا والجزائر". هدفت الدراسة إلى التعرف على المقصود بصناديق الأوقاف وآلية عملها، كذلك مدى مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في تنمية الأوقاف، ومدى كفاءة أداء صناديق الأوقاف في الجزائر، ومتطلبات تطويرها مقارنة بكل من تجربتي الكويت وماليزيا، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لإبراز وصف مختلف الجوانب المتعلقة بصناديق

الأوقاف، والمنهج التاريخي لتحديد التطورات التي شهدتها العناصر محل الدراسة، والمنهج الاستقرائي لتجميع المعلومات والحقائق من الأبحاث والدراسات السابقة، والمنهج التحليلي لتحليل مختلف البيانات والمعلومات حول صناديق الأوقاف في البلدان محل الدراسة ومقارنتها بالجزائر، وماليزيا، وقد تم التوصل إلى أن الوقف عمل خيري له أبعاد وآثار متعددة، وأن الصناديق الوقفية عبارة عن تجمع أموال نقدية من عدد من الأشخاص عن طريق التبرع أو الأسهم، كما وأظهرت الصناديق الوقفية فاعليتها الكبيرة في العديد من الدول، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة على الأوقاف لضمان نزاهة وشفافية الوقف، كذلك العمل على إدخال الوقف في مكونات الاقتصاد الاجتماعي.

دراسة (Alani, 2019) بعنوان: "Waqf Finance for Micro Projects"، هدفت الدراسة إلى دراسة الوقف المؤقت ودوره في تمويل القروض الحسنة الصغرى، وذكرت الدراسة أهمية التمويل الأصغر الاقتصادية والاجتماعية، كذلك تطرق للوقف كأداة للتمويل، والأليات المتوفرة لدعم المشاريع الصغيرة من خلال الوقف، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك تقصير في عمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وعدم وجود إدارة فعالة تواكب متطلبات السوق، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع أشكال التمويل الإسلامي وعدم الاقتصار على المرابحة فقط، كذلك أهمية استعانة المشاريع الصغير بالوسائل الحديثة للتسويق لمشروعاتهم، وإشراك أصحاب المشاريع بدورات لتأهيلهم لإدارة المشروع.

دراسة (Aliyu&Rono,2018)، بعنوان: " A treatise on socioeconomic roles of waqf"، هدفت الدراسة إلى بيان الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها مؤسسة الوقف في معالجة تحديات الضمان الاجتماعي للنهوض بالأمة الإسلامية، واستخدم الباحث منهج بحث نوعي غير تجريبي يعتمد على المنهج الاستنتاجي لتحليل الأدلة الفقهية والأدبية، وتم تطوير إطار اجتماعي اقتصادي بشكل حدسي للتحليل المنطقي، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات الوقف في جميع أنحاء العالم الإسلامي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لعبت أدوارًا لا حد لها في مجالات توفير البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتخفيف عبء الضرائب والعجز في الميزانية، وسد النقص في الإيرادات الضريبية، ومعالجة الفقر وعدم المساواة في الدخل، تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التوفير المستقل للسلع العامة، وتنمية المجتمع المدني النشط الذي تقوده روح التعاطف والتشاركية في مواجهة تلك اللامبالاة والفردية، وأوصت الدراسة ضرورة قيام الأمة الإسلامية بشدة على إعادة تأسيس مؤسسات الوقف وإعادة تأكيد أدوارها لتحرير نفسها من المغامرات الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

أ. الوقف لغة واصطلاحاً

لقد عرف الناس الوقف منذ القدم فقد كان الوقف قبل الإسلام متداول بينهم على اختلاف أديانهم وأجناسهم وأشكالهم عن طريق المعاملات المالية الطوعية التي لا تخرج في طبيعتها وصورها عن طبيعة الوقف، حيث كان على شكل عقارات تحبس لتكون أماكن للعبادة، أو الانتفاع بها لتكون وقفاً منتفع به، فكان المصريين القدماء وعند الرومان والإغريق وغيرهم، ولكن لم يكن الوقف متعامل به لدى العرب

قبل الإسلام، حيث قال الإمام الشافعي لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضاً (Al-Asraj, 2016, p. 10).

الوقف لغة: هو مصطلح إسلامي يعني الحبس أو المنع عن التصرف، وهو مصدر وقف الشيء إذاً حبسته وأوقفته، والحبس: المنع وهو يدل على التأبيد، يقال وقف فلان أرضه وقفاً مؤبداً، إذ جعلها حبيسا لا تباع ولا تورث، ويختلف الوقف عن الصدقة في أن الصدقة ينتهي عطاؤها بإنفاقها أما الوقف فيستمر العين المحبوس في الإنفاق في أوجه الخير حتى بعد الوفاة، (Ibn Manzoor, 1988, 106 p).(Saleh, Abdulmajid Obaid Hasan, and Tahani Ali Hakami)

الوقف في اصطلاح الفقهاء:

تعريفات الوقف عند الفقهاء كانت تعريفات متشابهة من حيث المقصد من الوقف، إلا أنه تم اختلاف في الأحكام المتعلقة بالوقف مثل حق التصرف واسترجاعه ومدة الوقف وغيره من الأحكام الفقهية.

عند الشافعية:

يشترط عند الشافعية استمرار العين الموقوفة وخروج ملكيتها عن الواقف، وأن الوقف لا ينتقل بالميراث إذا كان الوقف مؤبداً، وأن الوقف لازم بعد انعقاده ولا يمكن الرجوع فيه، ويقطع الوقف حق التصرف في الموقوف ولا يقطع حق الملكية، وعرفه الإمام الشافعي "هو حبس مال، يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود" (Al-Khatib, 1958).

عند الحنفية:

"هو حبس العين على حكم مالك الواقف والتصدق بالمنفعة على جهة من جهات البر"(Al-Sarkhasi, 1978, p. 27).

ويفهم من تعريف الحنفية أن الوقف لا يخرج العين الموقوفة من ملك الواقف، ويجوز عند الحنفية أن يتراجع الواقف عما أوقفه بالتصرف فيه (Al-Zuhaili, 1996, p. 133).

عند المالكية:

يراعى عند المالكية حق التأقيت للواقف ويكون في الأعيان والمنافع، فقد عرفها الشيخ الدردير المالكي "جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس مندوب"

وعرفها المغربي المالكي "هو حبس العين عن التصرف فيها بالتصرفات الناقلة للملكية كالبيع والهبة والوصية والتبرع بمنفعتها لجهة من جهات الخير تبرعاً لازماً على وجه التوقيت مدة معينة، أو التأبيد مع بقاء العين على ملك الواقف"(Al-Maghribi , 1978)

عند الحنابلة:

عرفه الإمام ابن قدامة " تحبيس العين وتسبيل المنفعة"، (Al-Dimashqi and Al-Zarkali, 2002).

ويفهم من الحنابلة أن الوقف يكون مؤبداً، وأن ملكية الواقف للعين تزول عن الموقوف، وأنه كالعتق يزيل التصرف في المنفعة والرقبة (Al-Zuhaili, 1996).

ب.تعريف التنمية المستدامة:

هنالك عدة تعريفات للتنمية المستدامة اختلفت حسب الرؤية والانتماءات الفكرية وتوجهات المعرفين، ويذكر الباحث أهم تعريفات للتنمية المستدامة كما يلي:

1. عرفها البنك الدولي بأنها:" هي التي تهدف لتحقق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس فرص التنمية الحالية للأجيال القادمة بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (Al-Ashawah, 2018)
2. عرفها مجلس منظمة الأغذية والزراعة (, FAO1988):" هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنلوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، وتحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد ولا يحدث تدهوراً في البيئة، وتلائم التكنلوجيا السليمة ومقبولة من الناحية الاجتماعية"
3. وعرفها (barber, 1987) بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"

ما يستفاد من التعريفات السابقة:

1. يهتم الوقف في المجالات التي تحقق الأمن والازدهار بين المجتمعات للوصول إلى حياة كريمة، كما تمتاز التنمية المستدامة بتدخلها الكبير فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والاجتماعية في التنمية.

2. تهتم التنمية المستدامة بالخصوصية الحضارية للمجتمعات وتطوير الجوانب الثقافية والروحية لها، كذلك الوقف يوقفه المسلم للتقرب إلى الله تعالى والوقوف تجاه المسئولية المجتمعية في خدمة الناس ومساعدتهم في إيجاد حياة كريمة.
3. يمتاز الوقف بتداخل البعد الإيماني مع البعد الاقتصادي للمسلم، وهذا يساهم بشكل كبير في توزيع المال بين الناس، والحفاظ على الموارد المالية واستدامتها وتمتاز التنمية المستدامة بتداخل الأبعاد الكمية والنوعية مما يؤدي إلى اتحاد عناصرها لتلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

ثانياً: أهمية الوقف والحكمة من مشروعيته:

الوقف نظام كان موجود عند شرائع وديانات مختلفة سابقة للإسلام وجاء الإسلام وأقره ووضح أصله وشروطه ونظم حدوده، فقد كان في تاريخ مصر القديم ما يبين أن مساحات كبيرة من الأرض كانت ترصد على ما زعموه من الآلهة والمعابد والمقابر، ولا يتصرف بها إلا لهم حيث لا تباع ولا تهب ولا يوصى بها، ما نتاجها فتصرف على إصلاحها، وإقامة الشعائر الدينية، والإنفاق على من يقوم بخدمتها(AL-JAMAL, 2007).

قال تعالى ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ { آل عمران 3\96} فقد يذكر بأن الكعبة المشرفة هي من بناها آدم عليه السلام ورفع قواعدها إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، فبهذا يكون بيت الله الكعبة أول وقف ديني عرفته البشرية، أما إذا اعتبر أن إبراهيم عليه السلام هو الذي بنى الكعبة فإنها تكون أول وقف ديني وضع في الإسلام أو هي أول وقف ديني لتوحيد الله سبحانه وتعالى، ومع بداية العهد النبوي في المدينة المنورة بدأ الوقف في العصر

الإسلامي، حيث كان مسجد قباء هو أول وقف ديني في الإسلام ثم المسجد النبوي الذي بناه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة بعد أن استقر به المقام، فقد كان أول وقف خيري على عهد الإسلام عبارة عن سبع بساتين بالمدينة كانت لرجل يهودي عرف باسم مخيريق أوصى بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين عزم على القتال مع المسلمين في غزوة أحد، حيث قال في الوصية التي أوصى بها إن أصبت فأموالي لمحمد يضعها حيث أراه الله، فأسلم ثم قتل وحاز النبي صلى الله عليه وسلم تلك البساتين السبعة فتصدق بها أي حبسها، ثم بعد ذلك جاء وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعرف بثاني وقف خيري في عهد الإسلام وهو عبارة عن أرض خيبر، ثم جاء بعدها أوقاف مختلفة في البر والخير (ESHEQ, 2000)(. Saleh, Abdulmajid Obaid Hasan, Fahd Al-Shaghdari, and Tahani Ali (Hakami..

أهمية الوقف

توجد أهمية كبيرة للوقف خصوصاً في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية بمراتبها الثلاث، الضروريات والحاجيات والتحسينيات، كذلك تحقيق المقاصد الضرورية لرعاية الكليات الخمس من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وما يكملها من حاجيات وتحسينيات، (Abdo, 2015).

وتبرز أهمية الوقف في كونه عمل من أعمال البر والخير والتقرب إلى الله تعالى، ويمكن تلخيصها فيما يلي(Al-Dahsan, 2006):

- يعمل الوقف على توسيع أبواب الترابط الاجتماعي بما يرسم داخل المجتمع الإسلامي من خطوط محكمة في الترابط، وعلاقات قوية للتشابك، يغذي بعضها بعضاً، تبعث الروح في خلايا المجتمع حتى يصبح كالجسد الواحد.
- استمرارية الثواب والأجر وتكفير للسيئات والذنوب لأن أجر الوقف دائم لا ينقطع.
- استمرار الانتفاع بالوقف في أوجه الخير، وعدم توقف ذلك بانتقال الملكية.
- توفر مؤسسة الوقف الجو المناسب لنمو النظام المالي العام في الإسلام.
- البقاء والمحافظة على المال الذي يعتمد عليه في الحياة فهو ركن أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، مما يوفر أجزاء من المال للتوزيع على الأجيال القادمة.
- الإشراك والمساهمة في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التعليمية وغيرها، مما يخفف الحمل عن الحكومات، ونخص الحكومات التي تواجه عجز في الميزانية المالية، كما يكمل الفراغ الذي تتركه بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات.

الحكمة من مشروعية الوقف

لقد تجلت الحكمة من مشروعية الوقف في مظاهر كثيرة منها، (Al Shafei, 1992):

1. لقد شرع الوقف لفتح باب تقرب العبد من ربه، حيث يعد الوقف من الصدقات التي يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى، لتحصيل الأجر والثواب.
2. الوقف من صدقات التطوع التي تتميز بأنها مستمرة ودائمة، حيث تتيح الفرصة في بقاء الخير جارياً في حياة المسلم وبعد موته، حين يتوقف عمله وينقطع في الدنيا ولا يبقى إلى ما حبسه ووقفه في سبيل الله.

3. يعمل الوقف على تحيق التكافل والترابط والتعاون بين أفراد المجتمع الإسلامي عن طريق العناية بالفقراء والمحتاجين وتشييد دور الأيتام والملاجئ وغيرها.

4. رفع ودعم قوة الأمة الإسلامية بتقوية مستواها العسكري والجهادي.

5. إثراء وتزويد الحركة العلمية ودعمها عن طريق إنشاء دور العلم والمدارس، والمكتبات، وطبع الكتب، وتوزيعها.

6. زيادة الثقافة حول الدعوة إلى الله تعالى من خلال إقامة المساجد ودور العبادات فأغلب المساجد على مر التاريخ قامت على الأموال الوقفية.

7. توفير موارد مالية ثابتة ومستمرة لا تنقطع لتلبي احتياجات المجتمع الاقتصادية والصحية والغذائية والتربوية والعمل على ترسيخ قيم التضامن والتكافل وتفعيل التعاون بين طبقات المجتمع.

ثالثاً: دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية

يعتبر الوقف مورداً اقتصادياً مهماً، حيث يسهم في إعادة ترتيب علاقات المجتمع، فالمضمون الاقتصادي له لا يرمز إلى تجميد رأس المال والثروة الوطنية واحتكارها وعدم الانتفاع بها، بل يعتبر مصدر اقتصادي يرمز إلى توليد مصدر دخل متواصل ومستمر، يوفر حاجات الفئات المستهدفة في الحاضر والمستقبل، ويعد من أهم الأنشطة التي تعمل على تفعيل الدورة الاقتصادية، وتحقيق النمو، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وتحقيق النمو، وتقليص العوائق والانحرافات التي لها تأثير على الاقتصاد، فالباحثين المدققين للحركة الاقتصادية ومسارها على مدى السنين يؤكد بأن للوقف

دور فعال في تفعيل الدورة الاقتصادية والعمل على إنعاشها، حيث عمل الوقف على معالجة أحد أهداف التنمية الاقتصادية ألا وهو الفقر، وكذلك ساهم باستخدام الموارد التي وضعها الله تحت يد المجتمع واستخدامها بأفضل طريقة، حيث للوقف أثر بارز في زيادة التمكين الاقتصادي عن طريق أنشطته المتنوعة وآثاره المتعددة في المجال الاقتصادي والتي تبرز فيما يلي (Mosbeh, 2013):

1. زيادة العملية الإنتاجية:

يقوم الوقف على استثمار المال واستغلال الأصول الوقفية في الأعمال والمشاريع الاستثمارية، حيث يعتبر هذا من الأمور الأساسية التي من الواجب على الوقف القيام بها حتى يستمر ويكبر ويحقق الأهداف التي وضعها، ويعد العمل الاستثماري والإنتاجي والعمراني من أحد الأسس التي تعمل على بقائها واستمرارها، وهذا بسبب الأعباء والمصاريف المتوجبة على المؤسسات الوقفية، حيث لا يمكن رعايتها إذا بقيت أعمالها ضمن المشاريع الخدماتية، فمهما كانت أغراض الوقف الخيري تنبني على الخير والإحسان إلا أنه لابد من إدارته على نظم اقتصادية، وكذلك لابد أن تستثمر أصوله حسب العمل التجاري، حيث أن الوقف يعمل على رفع الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

2. التقليل من مشكلة البطالة والحد من الفقر: تعد البطالة من أهم معوقات التنمية، والدول بمختلف مشاريعها واتجاهاتها تعمل على التقليل منها، وتتجسد آثار البطالة في كثرة المتسولون، وفي الظروف القاسية والمعاناة الكبيرة التي يعيشها العاطلون عن العمل، وفي المشاكل الأمنية والاجتماعية، وفي تحويل السكان من موارد بشرية يجب عليها تأدية دورها في العملية الإنتاجية

إلى مجرد أعداد تشكل عائقاً في مسيرة التطور والتقدم وتضفي على المجتمع التخلف والتراجع بشكل كبير.

3. تحقيق توزيع الثروات توزيعاً عادلاً: من الناحية الاجتماعية تعد توزيع الثروات مسألة مهمة في حياة جميع الشعوب، ذلك بأن توزع الثروات توزيعاً عادلاً وعدم حبسها بأيد محدودة لجعلها أكثر تداولاً بين الناس، لأن الوقف عندما يوصي بتقسيم وتوزيع غلة موقوفاته على جهة من الجهات، يدل على توزيع المال، حيث يقلل ذلك من عملية التنافس على الأمور الدنيوية والصراعات البشرية بهدف الاستئثار به.

4. تقليل مشكلة الفوارق بين الطبقات: وذلك عن طريق إسهام الوقف في تقسيم وتوزيع الموارد على طبقات اجتماعية محددة، تعمل على مساعدتهم في سد حاجاتهم وتحولهم إلى طاقات إنتاجية، فالقراء والمساكين عن طريق رعايتهم وتأمين الكثير من متطلباتهم عن طريق الوقف ترتفع مستويات معيشتهم بشكل تدريجي.

5. توفير التمويل الذاتي: إن قيام الوقف بتوفير العديد من الموارد المالية والعمل على تغطية الكثير من النفقات، يدفع الكثير من المصاعب التي تواجه المجتمع، حيث لا يضطر إلى القروض أو التخلي عن سيادتها وكرامتها من خلال المعونات الخارجية، وذلك بسبب ما يصاحب المساعدات الخارجية من شروط وضغوط سياسية واقتصادية التي تعمل على تسلب إرادة الأمة.

رابعاً: دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة في الإسلام إلى تحقيق غايات الخلافة وهذا يعني إصلاح الأرض وتعميرها، وأهم ما يمز التنمية المستدامة هي طبيعة الأهداف التي تتوخها والغاية التي تعمل من أجلها ومنها تحقيق حد الكفاية وتحقيق الرخاء الاقتصادي،

ويعتبر الوقف أحد مصادر تمويل التنمية المستدامة، فهذا يحقق خدمة تساعد على تطبيق التنمية داخل المجتمع، (TABIB & MOSADA, 2014).

يعتبر العمل الصالح أساس التنمية المستدامة، فنظرة الإسلام للتنمية المستدامة يكون اعتمادها على جوانب الإنسان المادية والمعنوية، ويعتبر الوقف مصدراً مهماً للتمويل والتنمية، مما يعطي المزيد من فرص العمل واستغلال الثروات وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة، فنالك علاقة قوية بين الوقف والتنمية المستدامة من حيث التوافق الكبير بين الأهداف والسمات الأساسية للوقف والتنمية المستدامة، فيعتبر الوقف احدى أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة(bolkhtot& Mesbah, 2020).

وتعتبر التنمية المستدامة مهمة للتخطيط ومفيدة بالبيئة، ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مسموحة على طموحات وآمال الإنسان المشروعة لإنجاز التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي و تعد إطار عام من أجل عمل توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها" التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة متكاملة بين هذه الأقطاب الثلاثة من حيث الفعالية فيما يخص الجانب الاقتصادي العدالة من الناحية الاجتماعية والتوافق من الناحية البيئية"(Saleh, (Salehi, and Amara, 2014 A. O. H., Abdirasak, A., Zakariyah, H., & Taoufiq, E. A. (2021).

يعتبر تداخل الجوانب المتعددة للتنمية من الأمور التي تعمل على الصعوبة في تقسيمها أو فصلها، لأن لكل جانب تأثير مباشر على الجوانب الأخرى، فالتنمية

الاقتصادية آثار تنموية في النواحي الاجتماعية وغيرها، وكذلك التنمية الاجتماعية قد تؤدي إلى عمل تنمية اقتصادية (Salehi, and Amara, 2014).

ودور الوقف الإسلامي في عمل التنمية المستدامة تركز على المتغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والاستثمار والمنفعة الكلية والأرباح والادخار وغيرها، حيث تعمل على تعزيز الموازنة العاملة للدولة عن طريق تكفله بكثير من النفقات التي تثقل كاهل الدولة، وكذلك يسهم الوقف في العملية الإنتاجية وفي تمويل التنمية وتوفير فرص العمل وتقليل البطالة، ويعمل الوقف أيضاً على إيجاد مصادر دخل للفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل والأرامل، وكذلك يعمل على تنمية رأس المال البشري من خلال توفير يد عاملة متخصصة ومتعددة في مجالات متنوعة، باختلاف لأشكال الوقف والجهات الموقف عليها.

دور الوقف الإسلامي في عملية التنمية الاجتماعية يركز مفهومه على نتائج التنمية على حياة الأفراد والجماعات ومدى المساهمة في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية، حيث أن مفهوم التنمية يتضمن إحداث التغيير التي تضع بصماتها على حياة الأفراد والجماعات، ومن أهم أدوار الوقف في عملية التنمية الاجتماعية هو مساعدته في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم بين أفراد المجتمع ووقايته من الأمراض الاجتماعية التي تظهر عادة في المجتمعات التي تعم فيها روح الأنانية المادية، ويسهم الوقف في مجال التنمية الاجتماعية على توفيره المدارس والمحاضن الخاصة بالأيتام، يعمل على تقليص الطبقية في المجتمع، وكذلك يظهر الوقف حس

التراحم الذي يملكه المسلم ويترجمه بشكل عملي في تفاعله مع هموم مجتمعيه الكبير. كم وللوقف دور مهم في مجالات التنمية الأخرى: تتجلى مساهمة الوقف في مجالات تنموية مختلفة، فقد يعمل على تثقيف أفراد المجتمع نتيجة دعم دور العلم من المدارس والجامعات وأساتذتها وطلابها، وكذلك يسهم الوقف في دعم الخدمات الصحية في المجتمع مما يقلل من انتشار الأمراض وبهذا يسهم في توفير بيئة صحية لأفراد المجتمع، ويسهم الوقف في مجال حوق الإنسان في وفاء دين المدينين المعسرين.

خلاصة البحث وزبدته أن نصل إلى محطة دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة، ولهذا نذكر نماذج عملية تبين دور الوقف الاقتصادي في تحقيق تنمية مستدامة تخدم أكبر عدد ممكن من المجتمع، وتكللت مساعيها بالنجاح:

- **الوساطة المصرفية الإسلامية للبنوك الإسلامية من خلال الوقف بماليزيا، (Barakat and Boushama, 2019):**

يعمل هذا النموذج على تطوير وتفعيل التمويل الإسلامي غير الربحي من خلال الأوقاف يعد أول نموذج من النماذج الابتكارية المالية الحديثة، فسمي بنموذج الوساطة المصرفية للبنوك الإسلامية أو الدور الاقتصادي والاجتماعي للبنوك الإسلامية، ويرجع السبب في نشأة وظهور هذا النوع الابتكاري المالي المستند على الأوقاف إلى وجود رؤية وتطلعات جديدة في المالية الإسلامية ومبنية ومنبثقة على الوساطة المبنية على القيم (VBI)، وهذه الرؤية قدمها البنك المركزي الماليزي في مارس (2018) وهي وظيفة وساطة مصرفية نشأة على القيم هدفها تحقيق النتائج المرجوة من الامتثال لمقاصد الشريعة الإسلامية عن طريق الممارسات والسلوك

والعروض التي تولد تأثيراً إيجابياً ومستداماً على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وبما ينسجم مع العوائد المستدامة للمساهمين وأصحاب المصالح.

وتقوم هذه الرؤية والتطلعات على الاستراتيجيات التالي:

الوساطة المالية القائمة والمبنية على مقاصد الشريعة كرؤية وتطلعات للصناعة المصرفية الإسلامية عن طريق الامتثال لمقاصد العدل والرواج وحفظ المال كمقاصد رئيسية.

- تحديد الأهداف المشتركة للمصارف الإسلامية، وتشمل تطوير وزيادة نشاط المقاولات والنشاط التجاري وتقديم حلول مالية لهم.
- تشجيع الجهات الإشرافية للمصارف الإسلامية في تطبيق الإطار المقاصدي المنشود.
- الإفصاح عن نية المصارف الإسلامية في تبني الرؤية الجديدة للوساطة المبنية على مقاصد الشريعة، مع ضرورة توضيح هذه المصارف لخطة تطبيق الرؤية الجديدة.
- قياس الجهات الإشرافية مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق هذه الرؤية.
- تطوير شبكة علاقات أصحاب المصالح لتتعاون من أجل تحقيق الوساطة المالية المبنية على مقاصد الشريعة.
- ونتج عن هذه الرؤية والاستراتيجية قيام الكثير من المصارف الإسلامية في ماليزيا بإتباعها وتطبيقها تحقيق لمسؤوليتها الاجتماعية، وإنجاز التكامل بين المصرفية الإسلامية والوقفية، فقد تعددت أشكالها كتمويل الأصول الفقهية أو الاستثمار أو توفير السيولة من خلال الحسابات الوقفية للأشخاص والمؤسسات لوقف نقودها، وعند التطبيق على الواقع قامت

العديد من المصارف الإسلامية بتشجيع ودعم الوقف في جانبه الاستثماري، والتمويلي عن طريق نموذج الوساطة المصرفية الوقفية، ومن بين هذه المصارف: (بنك معاملات، وبنك إسلام ماليزيا، وتحالف6 بنوك بإنشاء صندوق وقفي وهي:

- بنك معاملات: فقد عمل على دعم قطاع الوقف بالعديد من الأعمال منها:
- إنشاء شراكة مع مؤسسة وقفية تتبع لولاية سيلانجور وهذا بهدف تطوير وترقية مشاريع وقفية في قطاع التعليم والصحة والاستثمار.
- ابتكار البنك لبطاقة حسم بخاصية الوقف، فقد قام البنك بالإعلان في 20 جويلية (2016) تفعيله وإطلاقه لبطاقة حسم فوري بخاصية الوقف، وكان أداء البنك لمسؤوليته الاجتماعية نحو المجتمع بفئتيه المسلمة وغير المسلمة هو الهدف الأساسي من إصدار وإطلاق هذا النموذج الجديد من المنتج القائم على الوقف. Saleh, A. O. H., Abdirasak, A., Zakariyah, H., & Taoufiq, E. A. (2021)
- وأما بخصوص بنك إسلام ماليزيا: فقد قام البنك بدعم وتمويل الكثير من مشاريع الوقف والتي منها:
- قام البنك بدعم لبناء مدرسة وقفية للبنات عام (2015) بالشراكة مع المؤسسة الإسلامية لولاية بارلي بقيمة (22) مليون رنجيت ماليزي، فقد تم دعم وتمويل (76) شقة سكنية، و(9) محلات تجارية.
- تمويل عقارات وقفية بولاية سيلانجور عام (2016) بالتعاون مع مقاول يتبع للحكومة في سيلانجورا بقيمة (15.5) مليون رنجيت ماليزي فقد تم تمويل (164) شقة سكنية، (34) مركز تجاري، (12) محل تجاري.

- وقام بتأجير مقر ومبنى المركز الرئيس للبنك المبني على أرض وقفية الشراكة مع المجلس الإسلامي للولاية الفيدرالية والمقاوم بقيم (151) مليون رنجيت ماليزي (صوالحي، وبوهدة، 2013).

- **صندوق تثمير ممتلكات الوقف (نموذج للتنمية المستدامة)**

هو صندوق استثماري وقفي قائم عليه البنك الإسلامي للتنمية، ويشكل نموذجاً واسع للتنمية المستدامة، حيث تم من خلاله بناء أصول عقارية مدرة للدخل كذلك شراء أصول أخرى عقارية، ووقفها لصالح المنظمات العير حكومية وغيرها من الجهات ذو التوجه الإنمائي، حيث تم من خلاله تطوير القوانين لبعض الدول لاستيعاب صناديق استثمارية وقفية على هذا المنوال، كما أنه يسلط الضوء على تحقيق هذه الصناديق لاستدامة طويلة وتوفير مصادر متجددة لنفقات التشغيل، وتحقق الأهداف الاجتماعية بشكل مستدام، ومن المشاريع التي تمت تغطيتها من هذا الصندوق ما يلي:

المؤسسات المستفيدة من الوقف	عدد المستفيدين على المدى الطويل	العدد الإجمالي للمستفيدين	النسبة المموّلة من الوقف	غير ذلك/ملاحظات	أهداف التنمية المستدامة
وقف التضامن الإسلامي التعليمي المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وبنغلاديش	استفاد ٧,٠٠٠ شخص من دورات تدريبية في تكنولوجيا المعلومات والتدريب المهني وحصلوا على وظائف، كما يشارك جميع المستفيدين الآخرين في برامج طويلة الأجل	٤٣,٠٠٠	تمويل كامل	توظيف ٩٢٪ من خريجي البرنامج، والكثير منهم يشغل حاليا وظائف غيّرت حياتهم	٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
جمعية الفجيرة الخيرية (الإمارات العربية المتحدة)	تمكين ٦,٠٠٠ فرد من خلال التدريب المهني وورش العمل وبرنامج الأسر المنتجة	٩ ملايين	تمويل جزئي	٥٠,٠٠٠ كفالة سنوية (للأيتام والطلاب والأسر وذوي الاحتياجات الخاصة)، والعديد من التدخلات الفورية لمرة واحدة	١ القضاء على الفقر، ٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة، ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
جمعية التوفيق الخيرية (الصومال وكينيا)	دعم ٢٠,٠٠٠ يتيم وطالب ومدرب	٤٠٠,٠٠٠	تمويل جزئي	تشغيل مؤسسات بنى تحتية اجتماعية، بما في ذلك ٧ مدارس وجامعة واحدة بمستشفاها	١ القضاء على الفقر، ٣ الصحة الجيدة والرفاه، ٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الهيئة العليا للأوقاف (السنغال)	سيبلغ عدد المستفيدين ١٢,٥٠٠ طالب في أهم المدارس القرآنية "داراس"	١٢,٥٠٠	تمويل جزئي	سيقدّم الدعم لـ ٦٤ مدرسة قرآنية "داراس"	٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المصدر: صندوق تثمير ممتلكات الوقف 2019

حيث بلغ راس المال المدفوع في عام (2018)، من قبل البنك الإسلامي للتنمية ووزارة الأوقاف وبنوك إسلامية ومنظمات أوقاف حوالي (79.93) مليون دولار أمريكي، وقدم البنك الإسلامي للتنمية خط تمويل بمقدار 100 مليون دولار أمريكي، لاستخدامه في تمويل مشاريع الصندوق

دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف:

1. تمويل العقارات الوقفية الدرة للدخل
2. توفير موارد لتطوير الأراضي الوقفية
3. تحديد ممتلكات الوقف

4. شراء عقارات ومن ثم وقفها

وما يلي يبين القطاعات المستفيدة من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف:

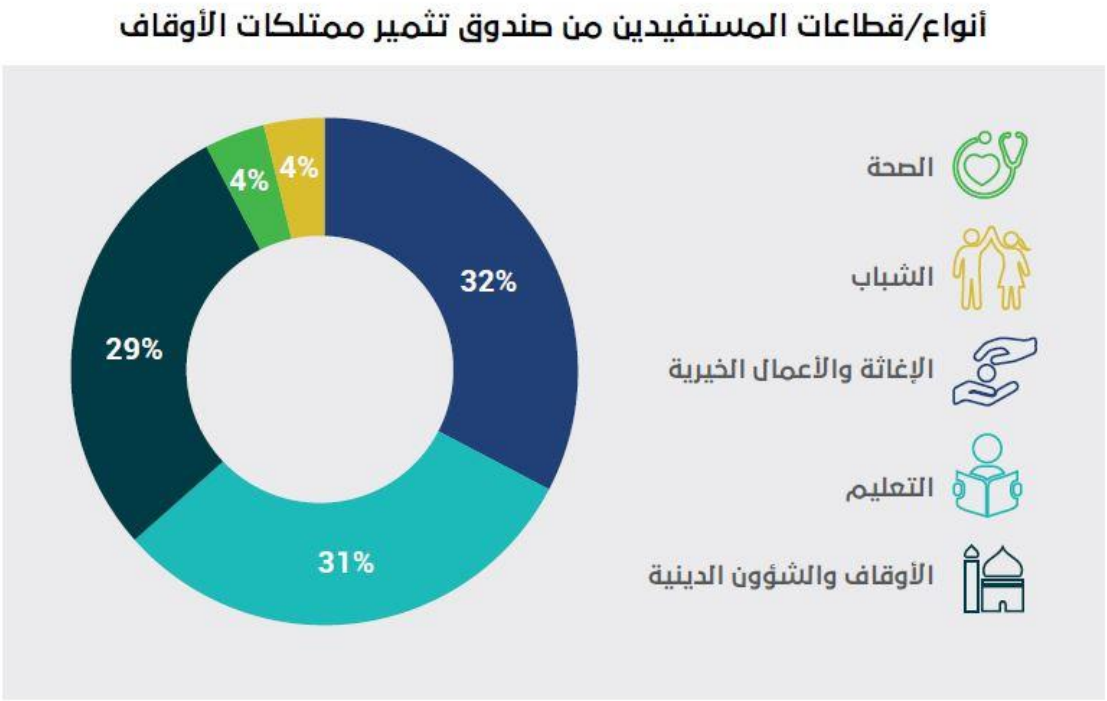

المصدر: صندوق تطوير ممتلكات الوقف 2019

- **نموذج الصكوك الوقفية بنيوزيلندا**

هو واحد من نماذج الابتكار المالي في أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي من خلال خاصية الوقف وهو الصكوك الوقفية، وتعرف بأنها:" أوراق مالية مساوية القيمة تُثبت لصاحبها حقها شائعا في ملكية مال موقوف وقفا مؤقتا، ويراد تشغيله

في مشروع ذي جدوى اقتصادية وتنمية اجتماعية ويتم تداولها بالقيمة الاسمية، ويُسمى حامل الصك بالمساهم الاجتماعي وهي مقسمة إلى نوعين: صكوك وقفية تبرعيه تعتمد على التصدق ولا تسترجع حصيلتها المصدرة، وغالباً ما تستعمل في المجال الخيري ذو الطابع الاجتماعي، وصكوك وقفية أخرى موجهة لغرض الاستثمار في مشروع وقفي جديد أو دعم وتمويل يعتمد على صيغ تجميع بين الربح والنفع الاجتماعي مع مراعاة إنجازها وتحقيق غرض الواقف وشروط الاكتتاب، حيث تعمل الدولة بإصدار الصكوك الوقفية نظرا لما تجنيه من فوائد كثيرة ومنها، (ALIMOVA,2017):

- تعزيز كفاءة الأرباح.
- تطوير أدوات مالية شرعية للقطاع غير الهادف للربح.
- إحياء سنة القروض الحسنة.
- حماية استثمارات القطاع الربحي في القطاع غير الهادف للربح.
- توفير بيئة مناسبة لاستثمارات الوقف.
- العمل على تشجيع الابتكار في بيئة الاستثمار الوقفي.
- العمل على تحقيق التوازن بين القطاعين الربحي والغير ربحي في الاقتصاد الإسلامي.

حيث تعتبر نيوزيلندا أول دولة عملت على تطبيق هذا النموذج من الابتكار في الأوقاف حيث قامت بإصدار صكوك وقفية مسؤولة اجتماعياً تحت شعار ومسمى "الوقف الذكي"، بهدف تطوير وتنمية أوقاف الثروة الحيوانية، واستثمار وتطوير حصيلة الصكوك المصدرة في شراء مزرعة تهدف لتربية وبيع المواشي، وبيع جلودها

لشركات تعمل على تصنيع الأحذية والمعاطف الشتوية والمنتجات الصوفية، (Kiddawi, 2018).

فنرى هنا أهمية الدور الذي تقوم به السوق المالية الإسلامية في الصعود بالوقف، سواء بتجميع وبتعبئة الموارد المالية الخاصة بالقطاع الخيري بصفة عامة، وصورة إصدار صكوك وقفية كتجربة الصكوك الوقفية بنيوزيلندا أو أسهم وقفية بصفة خاصة.

- **نموذج التأمين التكافلي الوقفي بمنطقة جنوب إفريقيا والباكستان:**

يعمل هذا النموذج على تطوير أدوات التمويل الإسلامي الغير ربحي من خلال الأوقاف فيعد النموذج الرابع من نماذج التأمين التكافلي الوقفي، فقد يعرف بأنه" اتفاق أشخاص معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار من خلال وقف اشتراكاتهم أو التبرع بها في صندوق وقفي للتأمين، ويدخلون بذلك في جملة الموقوف عليهم، ويؤمن عليهم الصندوق بحسب ما يقتضيه شرك الواقف" (Noor, 2012).

فقد كان الدكتور محمد تقي العثماني الباكستاني هو أول من قام بطرح فكرة التأمين التكافلي عن طريق الوقف، فتلخصت الفكرة الرئيسية في إقامة وإنشاء شركة التأمين الإسلامي لصندوق وقفي، وتعزل جزء من رأس مالها يكون وقفا على المتضررين من المشتركين في الصندوق وذلك يتبع للوائح الصندوقية ووجهات الخير في النهاية، ويأخذ ذلك من باب وقف النقود، ويترك الجزء المعلوم من النقود مستثمرا بالمضاربة وتندرج الأرباح في الصندوق بهدف الوقف.

قامت العديد من الدول بتحويل فكرة التأمين التكافلي الوقفي إلى واقع علمي في صورة جنوب إفريقيا والباكستان فقد تعدان من أوائل الدول الوحيدة التي طبقت هذا النموذج في الابتكار المالي القائم على الوقف، فكان جنوب إفريقيا هو أول من ظهر فيه هذا التطبيق عام (2002) من قبل شركة تكافل إس أي، والتي تعد أول شركة عملت على تطبيق صيغة الوقف في تقديم خدمات التأمين الإسلامي على مستوى العالم (Mansour and Koedid, 2012).

حيث عملت الشركة صندوقا وقفياً بمبلغ بقيمة 5 آلف راند، والصندوق له وجود قانوني مستقل لا يملكه المشتركون ولا الشركة، ولكن يتقدمون إليه بالتبرعات، وأما بخصوص حدوث نقص في الصندوق بحيث المبالغ المتوفرة لم تعد كافية للتعويضات، فقد تقيم الشركة قرضاً بلا فائدة إلى الصندوق الذي يسدد القرض بالفائض في المستقبل، وفي حالة كان فائض في الصندوق فإن نسبة (10%) يدفع إلى وجوه البر بنسبة(75%) يتم توزيعه على المشتركين في الصندوق، والباقي يحتفظ به على أساس أنه احتياطي (Bou Ghuddah, 2008).

ولحقتها دولة الباكستان حيث توجد بها الكثير من الشركات التي عملت على تطبق هذا النموذج من التأمين الوقفي مثل

- Pak Kuwait Takaful Company Limited والتي تأسست سنة 2003 وهي شركات متخصصة في التكافل العام.
- Pak-Qatar General Takaful وتأسست هذه الشركة سنة 2006 وتقدم كذلك خدمات التكافل العام.

- Pak-Qatar Family Takaful وتم تأسيسها سنة 2006 وتقدم خدمات التكافل العائلي.
- Dawood Family Takaful limited وتأسست سنة 2007 وتقدم خدمات التكافل العائلي.

عمل نموذج التأمين التكافلي الوقفي على إيجاد حلولا ومجالات للنهوض بالوقف في الواقع العملي بالجمع والتكامل بين التأمين والوقف في صورة تأسيس شركات تأمين وقفية بلدية عن شركات التأمين التكافلي الذي يعمل على الالتزام بالتبرع، وما يقوم عليه هذا النوع من التأمين في الإسهام بتقديم خدمات التأمين الخيري للمساكين والمحتاجين والفقراء، وكذلك توفير التأمين الصحي والتكافل العائلي.

- **نموذج الصناديق الوقفية بالكويت**

أدت المحاولات الكثيرة التي تهدف إلى تطوير ودعم الأوقاف بالكويت إلى إنشاء الأمانة العامة للأوقاف، والتي تعتبر بمثابة هيئة حكومية أوكلت لها مهام إدارة الممتلكات الوقفية وتثميرها، وتعد الصناديق الوقفية قالب تنظيمي ذو طابع أهلي يعمل على الإدارة الذاتية، ويساهم في مسيرة التنمية الوقفية والدعوة للوقف والقيام بالأنشطة التنموية عن طريق رؤية متكاملة تنظر إلى احتياجات المجتمع وأولوياته، فهي واحدة من الوسائل المهمة التي تعمل على استخدام الأمانة العامة من أجل تحقيق وإنجاز أهداف الوقف، بتطوير طرق وأساليب تحقق الاستغلال الأفضل

للموارد الوقفية وزيادتها، مما يحقق التنمية في القطاعات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية وغيرها.

يعمل هذا النموذج في أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي عن طريق الأوقاف فيعد النموذج الرابع من نماذج الابتكار في الصناديق الوقفية، ويتم فيه تجميع الأموال من جهات مختلفة باستعمال آليات وموارد التبرع المتنوعة، أو عن طريق إصدار أسهم أو صكوك، أو من خلال المنصات الإلكترونية لحشد الموارد من قبل الجمهور، ويقوم الصندوق بحبس هذه الأموال واستثمارها وإنفاق ريعها على أغراض الوقف المحددة في شرط الواقف أو وثيقة الاشتراك في الصندوق لتحقيق النفع للأفراد والمجتمع" (Ali, 2017).

ومن التجارب الدولية النموذجية التي عملت على تطبيق هذا النموذج من التمويل الإسلامي الغير ربحي الذي يقوم على الأوقاف تجربة الصناديق الوقفية في الكويت، والتي تعد من التجارب الرائدة والمعاصرة في هذا المجال، والتي عملت الأمانة العامة للأوقاف بالكويت على الحرص باعتبارها الجهة المسؤولة عن إدارة هذه الصناديق، تنمية واستثمار الأموال الموقوفة، والعمل على الدعوة إلى أوقاف جديدة عن طريق صناديق متخصصة (Ali, 2017).

فالهدف من إنشاء هذه الصناديق الوقفية في الكويت هو تحقيق ما يلي: (Al-Kharafi, 2018, p. 22)

- تكوين أوقاف جديدة وإحياء سنة الوقف.
- تلبية احتياجات المجتمع وتنميته.
- العمل على صرف ريع الوقف وذلك ضمن حدود شروط الواقفين.

- المساهمة في العمل على تنسيق جهود تنمية المجتمع.

تحتل دولة الكويت على الكثير من الصناديق الوقفية التي تعمل على تطبيقها لهذا النموذج من الوقف، نذكر أهمها:

الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه: (الأمانة العامة للأوقاف بالكويت)

فقد يعد من أحد الصناديق الوقفية التي أنشأت من قبل الأمانة العامة للأوقاف بالكويت والهدف الأساسي من ذلك تحقيق مختلف مجالات العمل الاجتماعي والتنمية، فيعمل هذا الصندوق من أجل دعم ومساندة أنشطة المؤسسات التي تهتم بالعمل الاجتماعي والتنمية والمجال الصحي والبيئي والمعاقين التي تخدم المجتمع.

وفي عام (2001) تم إنشاء الصندوق الوقفي للتنمية الصحية، وهذا عن طريق دمج وتداخل ثلاثة صناديق وقفية وهي: (الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة، والصندوق الوقفي لرعاية المعاقين والفئات الخاصة، والصندوق الوقفي للتنمية الصحية)، ويعد دعم برامج الفصول للخاصة لبطيئين التعلم وعمل وسية اتصال عبر الهاتف الخلوي للصم، وكذلك مشروع نظام الحاسوب للمكفوفين، ومشروع الرعاية المنزلية المتنقلة وتوفير الألعاب التي تخص المكفوفين، مركز البحر للعيون، من أهداف إنشاء هذا الصندوق (Al-Kharafi, 2018, p. 23)

- الصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة (الأمانة العامة للأوقاف الكويت)

يعد واحد من الصناديق الوقفية التي قامت الأمانة العامة للأوقاف بالكويت على إنشائها وذلك لإنجاز وتحقيق أهداف سامية في العديد من مجالات العمل الدعوة الإغاثي، وتهدف فكرته الأساسية في قيام العامة للأوقاف بإنشاء صندوق وقفي للدعوة والإغاثة يخص ريعه بهدف دعم مختلف جهود الإغاثة المقدمة للمنكوبين من الكوارث الطبيعية من الدول والأفراد والمجتمعات الإسلامية، والعمل على مساعدة المحتاجين حين تحل بهم الكوارث.

إن من المهم الإشارة إلى الدور الكبير الذي تقوم به الأمانة العامة بالكويت حيث تعمل على تفعيل أداة الوقف إلى مشروع تنموي مستغلة التحتية للمالية الإسلامية والمتمثلة في صناديق الاستثمار، والعمل على تطبيق وترجمة ذلك إلى مشاريع تنموية تتمثل في صورة صناديق متنوعة ومتعددة خاصة بالتعليم والصحة والإغاثة للقيام والنهوض بالمجتمع والعمل على تنميته، وتخفيف الأعباء والأحمال الناتجة عن تمويل مثل هذه المشاريع عن ميزانية الدولة. Jama, Mohamed Abdikani, and Abdulmajid Obaid Hasan Saleh.

ظهرت التجارب الكويتية وحققت نجاح باهراً فكانت من أنجح التجارب الوقفية في الدول العربية الإسلامية، وقد حققت بعداً إداريّا ومؤسسيّا؛ وذلك بعد قيامهم بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف التي عملت على تنمية الأوقاف بشكل كبير، بدعم وتطوير المشاريع الاقتصادية والتنموية وتلبية حاجيات الشرائح المجتمعية ودعم وتطوير المشاريع العملية، فقد تشرف الدول أيضاً على مراقبة الأوقاف عن طريق مجلس شؤون الأوقاف وهو السلطة العليا المشرفة على الأوقاف والعمل على اقتراح السياسة العامة لإدارة أموال الوقف واستثمارها.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. يعتبر الوقف أحد أهم السبل لتحقيق التنمية المستدامة.
2. للوقف دور كبير في التنمية الاقتصادية والمجتمعية والحد من الفقر ودعم المنشآت المالية في الدولة.
3. تبني الدولة للوقف النقدي يساهم في تخفيف العبء على الحكومات ويساهم في الاهتمام بالقطاعات التي لا تساهم الحكومة في تبنيها.
4. تعتبر الصناديق الاستثمارية الوقفية من المنتجات الجديدة التي تواكب متطلبات العصر وتعزز قوة الأوقاف من الناحية المالية.
5. تمتاز الصناديق الاستثمارية الوقفية بمرونتها العالية في توفير الوقف النقدي وتعزيز القطاعات الوقفية بشكل أسهل من الوقف العيني.

التوصيات:

1. على الحكومات الاهتمام بإنشاء الصناديق الاستثمارية الوقفية وتعزيزها من الناحية القانونية والتشريعية وتقديم تسهيلات لاستثمارها.
2. عمل شراكات بين الدول لربط الصناديق الاستثمارية فيما بينها للمساهمة في زيادة القدرة المالية لها ومنافستها في الاستثمار.
3. تأسيس مصرف وقفي دولي يعمل على اتحاد الأوقاف وتعزيز استثمارها وتوفير الاستثمار اللازم لمواجهة المشكلات الاستثمارية في الدول.

4. العمل على استثمار الأموال الوقفية فيما يحقق تنمية حقيقية مستدامة في الدولة واستهداف القطاعات الهامة فيها.
5. وضع خطط استراتيجية على المدى البعيد لتحقيق الاستدامة والاستفادة من الوقف بأكبر مدة ممكنة.

المراجع:

Asraj, Hussein. (2016)."Activating the role of the Islamic endowment in the development of human resources in the Arab countries", Egyptian Ministry of Trade and Industry, MPRA Magazine, page No. (74122).

Ibn Manzoor. (1988). “Lisan al-Arab”, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut (4/106).

Al-Khatib, Muhammad Al-Sherbiny. (1958). Mughni al-Muhtaaj, 1st edition, Egypt, Babi al-Halabi and Sons Press: p. 378.

Al-Sarkhasi, Muhammad. (1978). “Al-Mabsout”, Dar Al-Ma’rifah, without edition, Beirut: p. 27.

Al-Zuhaili, Wahba. (1996). “Wills and Endowments in Jurisprudence,” In Buku (pp. 1-206): p.133.

Fares and Al-Dimashqi, Khair Al-Din and Al-Zarkali. (2002). “Al-Alam Dictionary of Biography”, 15th edition, Dar Al-Ilm Li’l-Malayyin: p.66.

Al-Ashwah, Zainab. Islamic economics and its rooting in contemporary economic theories and systems, Arab Group for Training and Publishing, Cairo. 2018.

El-Jamal, Ahmed. (2007). “The Role of the Islamic Waqf System in Contemporary Economic Development,” Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution, and translation.

Esheq, Abdul Jalil. (2000). “The Book of Waqf,” 1st edition, Dar Al-Afaq Al-Arabiya, Cairo.

Saleh, Abdulmajid Obaid Hasan, and Tahani Ali Hakami. "دور الزكاة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية The Role of Zakat in Improving Economic and Social Indicators in Islamic Countries." *International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth and Finance* 3.1 (2022): 1-36.

Abdo Mohammed. (2015). “Legislative Objectives of the Islamic Waqf System,” Quds International Journal of Islamic Studies, 3(1), 101-113. Published on the website: http://journal.iainkudus.ac.id/index.php/QIJIS/article/view/1604)) The last visit to the site was on: (2-9-2022).

Al-Dahsan, Abdullah. (2006). "Directing endowment banks towards meeting the needs of society", a research presented to the second conference of endowments: development formulas and future visions.

Al-Shafei, a group of authors. (1992). “Methodical jurisprudence on the doctrine of Imam Shafi’i”, Dar Al-Qalam for printing, publishing and distribution, 4th Edition, Damascus.

Mosbeh, Moataz. (2013). “The role of charitable endowments in economic development - an applied study for the Gaza Strip -”, Department of Development Economics, Faculty of Commerce, Deanship of Graduate Studies, Islamic University, Gaza.

Tabeeb and mosada, Hasna and Khadija (2014). “The role of waqf in addressing the phenomenon of poverty and achieving the goals of sustainable development - a comparative study between Algeria and Morocco,” Master’s thesis, Faculty of Commercial Economics and Management Sciences, Department of Economics. https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7122

Bolkhouti wa Misbah, Amal and Khawla. (2020). "The Role of Endowment Investment Funds in Achieving Sustainable Development - A Case Study of Algeria, Sudan-" (Master's Thesis), Department of Management Sciences, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, University Center Abdel Hafeez Boualsouf Mila, Algeria.

Salehi and Amara, Saleh, and Nawal. (2014). "The Islamic Waqf and its Role in Achieving Sustainable Development - A Presentation of the Algerian Experience in Managing Endowments –", Algerian Journal of Economic Development, 1, 151–164, https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13036 .

Barakat, Samir, and Boushama Mustafa. (2019). "Modern financial innovation models to activate non-profit Islamic financing tools into a practical reality - Waqf innovations as a model -". Journal of Economic, Management and Commercial Sciences, 1(12), 87–100.

Sawalhi, Younis, and Bohda, Ghalia. (2013). The problems of Takaful insurance models and their impact on the insurance surplus, a critical jurisprudential view. Renewal, 9(24), 98–125

Kiddawi, Abdel Qader. (2018). Funding with voluntary endowment instruments - A proposal to finance endowment lands for the establishment of agricultural institutions in Algeria. General Secretariat of Awqaf in Kuwait, 34, 86–153

Nour, Ali bin Mohammed bin Mohammed. (2012). Takaful insurance through the endowment - a contemporary applied jurisprudence study - (first edition). Palmyra House

Saleh, A. O. H., Abdirasak, A., Zakariyah, H., & Taoufiq, E. A. (2021). Shariah Supervision Controls of Islamic Banks: A Critical Analytical Study. In *The Importance of New Technologies and Entrepreneurship in Business Development: In The Context of Economic Diversity in Developing Countries: The Impact of New Technologies and Entrepreneurship on Business Development* (pp. 1639-1653). Springer International Publishing.

Mansour and Koedid, Abdullah and Sufyan. "Takaful insurance through the endowment, a reference to the experience of the Takaful S.A. company in South Africa," The Seventh International Forum on the Insurance Industry, Practical Reality and Development Prospects, 3-4 December 2012, Hassiba Ben Bouali Chlef University, Chlef.

Ali Ahmed. (2017). "Waqf Funds in Islamic Countries", Islamic Endowment Conference. October 17, Makkah Al-Mukarramah, Saudi Arabia.

Abu Ghuddah, Abdul Sattar. (2008). "System of Takaful Insurance through Waqf as a Substitute for Insurance through Commitment to Donate", International

Symposium on Cooperative Insurance through Waqf System, 4-6, International Islamic University Malaysia.FAO, Report of the FAO Council, 94th Session, Rome, 25-26 November 1988.

Saleh, Abdulmajid Obaid Hasan, Fahd Al-Shaghdari, and Tahani Ali Hakami. "Shariah and Accounting Principles for Calculating the Actual Cost of Lending Services Among Islamic Banks: Case of Malaysia." *International Conference on Business and Technology*. Cham: Springer International Publishing, 2021.

Edward B. Barbier, The Concept of Sustainable Economic Development, Environmental Conservation, Volume 14 , Number 02, June 1987, p103.

Al-Maghribi, Muhamad bin Abdul Rahman. (1978**)." Mawahub al-Jalil**". Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon: p18.

Jama, Mohamed Abdikani, and Abdulmajid Obaid Hasan Saleh. "مساهمة مقاصد الشريعة في تطوير التمويل الإسلامي: تقييم سوق رأس المال الإسلامي." (2020).

ALIMOVA, S. (2017). A RELATIONSHIP MARKETING THEORY ON FACTORS INFLUENCING INTENTION TO CONTRIBUTE TO WAQF IN HIGHER EDUCATION INSTITUTIONS : EVIDENCE FROM IIUM. A Dissertation Submitted in Fulfilment of the Requirement for the Degree of Master of Science in Marketing Kulliyyah of Economics and Management Sciences International Islamic University Malaysia.